تأثير الحراك الشعبي في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: التحديات والرهانات

Impact of people's movement on Algerian women's political participation: Challenges and bet

أحلام عابد*

[1] جامعة سطيف 2 (الجزائر)، a.abed@univ-setif2.dz

Ahlam Abed *

University of Setif 2 (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/07/27 تاريخ القبول:2021/12/29 تاريخ النشر:2022/01/15

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى البحث عن سؤال المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، الذي هو من الأسئلة المعقدة والملحة في الساحة السياسية، نظرا لاحتلال المرأة دورا هاما فيها، لتحقيق مشاركة سياسية فعالة وفق برامج التنمية المحلية، وذلك انطلاقا من الخلفيات والدوافع التي أدت بها لهذا الانخراط، وتمكينها من الولوج في هذا النشاط السياسي بدافع إقناعي وذاتي، خاصة في ظل موجة الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في حراك 22 فيفري 2019، من خلال إشكالية أساسية تعالج أهم الآليات الضامنة لتحقيق هذه الممارسة، والتي عرفت تحديات أعاقت مسارها، ورهاناتها المستقبلية، وهل فعلا ستحقق لها هذه الممارسة الديمقراطية موقعا ريياديا في تسيير الشأن السياسي؟ وهي تساؤلات سنحاول الإلمام بها في هذا الموضوع، من زاوية التركيز على المرأة كفاعل يساعد على بلورة السياسات العامة في الدولة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الحراك الشعبي، الاحتجاجات، الممارسة الديمقراطية، المرأة.

Abstract:

This article aims to investigate the issue of women's political participation in Algeria. It is one of the complex and pressing issues in the political arena, given that women have an important role to play in achieving effective political participation following local development programs. This is based on the background and motives that led women to this engagement, enabling them to access political activity with persuasive and subjective motivation, especially under the wave of protests that Algeria has been experiencing in the 22 February 2019 movement. The main problem addresses the most important mechanisms to ensure the realization of this exercise, in which women faced several challenges that have hampered their future course and bets, and will this democratic exercise achieve a leading place for women in the conduct of political affairs? These are questions that we will try to tackle by focusing on women as a factor that helps develop public policies in the Algerian State.

Keywords: Political Participation, people's movement, Protests, Democratic Practice, Women.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تُمثِّل المشاركة السياسية أرقى تعبيرات الديمقراطية، لأنها تقوم على مساهمة المواطنات والمواطنين في التصرف في شأن الدولة، وفضلا عن ذلك تعد من الآليات الضرورية للتعبير عن إرادتهم، وتكريس سيادة الشعب، وهو ما أشار إليه الدستور الجزائري في الباب الأول، حول المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري في الفصل الثاني بعنوان الشعب في مادته السابعة، أن الشعب هو مصدر كل السلطات، وأن السيادة الوطنية ملك للشعب وحده، وهو ما يعبر عن الممارسة الديمقراطية، ومظهر أساسي من مظاهر المواطنة، وأهم مكونات الدولة الوطنية الحديثة التي تميز بين الأنظمة السياسية الديمقراطية، والأنظمة الأخرى الاستبدادية.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي رِهنٌ بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، ومقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وما يمنحه لها من حريات اجتماعية لممارسة هذا الدور، الذي هو ليس بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها، إذ تندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع، وخاصة في المراحل الانتقالية التي تشهد تحولات سياسية جوهرية، وهو الوضع الذي شهدته الجزائر منذ 22 فيفري 2019.

إن اعتبار المرأة نصف المجتمع، يكون لها دور مهم في العمل السياسي، فقد أصبحت قضايا المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من القضايا الرئيسية في المجتمع الجزائري، وهذا بعد أن حصلت على حق الترشح والترشيح منذ الاستقلال، حسب الدستور الجزائري الذي أكد على المساواة بين المرأة والرجل، من خلال اعتبار الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يتماشى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية في منح المرأة كافة الحقوق.

انطلاقا من هذا، وفي ظل ما تعرفه الجزائر من اضطرابات وتحولات نتيجة هذا الحراك الشعبي، كان للمرأة موقع ريادي من خلال المشاركة بقوة فيه بالتظاهر بسلمية من أجل المطالبة بالديمقراطية، والتغيير السياسي نتيجة منظومة الفساد التي تجذرت في الجزائر وأصبحت ثقافة مجتمعية.

إذ **تهدف** هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل الحراك الشعبي، لمعرفة إن كان لهذا الحراك تأثير في هذه العملية أم لا؟، وقد انبثق عنها **الإشكال** التالي: **هل يمثل الحراك الشعبي متغيرا تفسيريا لواقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟**

الذي تفرع بدوره إلى مجموعة من **التساؤلات** شكلت محاور هذه الدراسة، وهي:

-ما هي مظاهر المشاركة السياسية للمرأة؟ وفيما تكمن أهميتها؟

-فيما يتمثل واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خاصة في ظل الحراك الشعبي 2019؟

-ما هي أبرز الآليات الضامنة لهذه المشاركة أمام وجود تحديات ورهاناتها المستقبلية؟

كإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة **فرضية** يتم اختبارها في محاور هذه الدراسة، وهي: **"لقد كان للحراك الشعبي في الجزائر تأثير قوي في المشاركة السياسية للمرأة، من خلال مطالبتها بالممارسة الديمقراطية والتغيير السياسي، نتيجة وجود وعي سياسي".**

تم الاعتماد على مجموعة من **المناهج العلمية**، في مقدمتها: المنهج الوصفي، الذي يقوم بوصف وتحليل الظاهرة المشاركة السياسية للمرأة وفقا لمظاهرها وأدوارها، بهدف الإلمام بواقعها في العمل السياسي، وكذا المنهج المقارن، الهادف إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات –المشاركة السياسية للمرأة والحراك الشعبي–، وصولا إلى تفسيرها وفقا لمحطات تاريخية متباينة.

بالإضافة إلى .**مقاربات نظرية**، أهمها: المقترب النسقي، أو التحليل النظمي لـ**دافيد إيستون/ David Easton**، حاولنا من خلاله معرفة كيفية تفاعل عناصر بيئة النظام السياسي في الجزائر الداخلية والخارجية مع ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة، ومدى استجابته لمطالب المرأة، وإن كان نسقا سياسيا منفتحا أو منغلقا، وكذا المقترب الوظيفي–البنيوي لـ**غابريال ألموند/Gabriel Almond**، الذي يظهر توظيفه من خلال دور فواعل النظام السياسي في الجزائر من أجهزة رسمية وغير رسمية في الممارسة الديمقراطية.

1. المشاركة السياسية للمرأة: المفهوم والأهمية

1.1. المفهوم: المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، حيث يعرفها **صامويل هنتغتون/Samuel Huntington**، "كونها النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون قصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، وأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية". (برو، 1998: 301)

فالمشاركة هي سلوك يرُوم من خلاله المشارك بطرق متعددة التأثير في المسلسل القراري المشارك فيه، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وهو ما يتطلب أن يكون المشارك على وعي بقدرته على التأثير، وأن يكون القرار قابلا للتأثير، (المساوي، 2017: 14) ويؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، التي تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمُن موقعها داخل النظام في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليه، (البيج، سبتمبر 1997: 64) غير أنها لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام، وإنما تتعداها إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إن وجدت أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها. (المشاط، 1988: 306)

من هذا المنطلق، فإن مشاركة المرأة يجب أن تؤثر في القرار، الذي يكون متناغما مع احتياجاتها، ومعبرا عن طموحاتها، ولا يمكن تحقيق هذا المبتغى، إلا إذا شاركت في الحياة السياسية بمختلف جوانبها الممارساتية من –ترشح، تصويت– وبشكل مستقل عن الرجل.

2.1. الأهمية : انطلاقا من أن المشاركة السياسية آلية ضرورية لإرساء دعائم الديمقراطية، فمن المؤكد أنها تعبر عن نمط المجتمع وآراءه، وتُمكِّنُه من تحصيل حقوقه، وتحقيق مصالحه، فيصبح بذلك الحاكم الحقيقي والمسير الرئيسي لشؤون حياته، وهو الشكل الذي تقوم عليه الدول المدنية الحديثة. (يحياوي، ماي 2013: 475)

تعد هذه العملية بشكلها الفردي أو الجماعي استراتيجية تغذي الحياة السياسية داخل الدولة، إذ تُعنىَ بضمان الاتصال بين الحاكم والمحكوم، باعتبارها المدخلات الأساسية للنظام السياسي، الذي يسعى لتحويلها

لمخرجات مُرضِية تسمح باستمرار وجوده بطريقة سليمة ومقبولة، وهو تصميم نظرية **دافيد إيستون/ David Easton** للنظام السياسي.(ناجي، 2007: 3)

يمكن إجمال ثلاث خصائص رئيسية تتميز بها المشاركة السياسية:(Weinern, 1971: 161)

–الفعل Action: الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف معين.

–التطوع Voluntary: تقدم المواطنين طواعية وبفعل الشعور بالمسؤولية، وليس تحت ضغط أو تأثير.

–الاختيار Choice: بمعنى إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسي، والقادة السياسيين.

من هنا، يتضح بأن أهمية المشاركة السياسية تكمن في الأهمية الوظيفية التي تقوم بها، باعتبارها نشاط إنساني إيجابي يتسم بالوعي والزخم الفكري، وأنها النهوض بالوعي السياسي للمواطنين والحكام، وكذا التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء بصفة فردية أو جماعية، بالإضافة إلى التعبير عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المجتمع، كالاغتراب السياسي، والفعالية السياسية، وعدم الثقة السياسية، والشك السياسي. (التنمية الإنسانية العربية، 2002: 26)

لذا، أصبحت قضية المشاركة السياسية للمرأة موضع اهتمام العديد من الدراسات، وتأتي أهميتها من كونها جزءا لا يتجزأ من المجتمع، فمشاركتها في صياغة القرار الوطني هي قضية مجتمعية تحتاج إلى وعي جميع أفراد المجتمع، في حين يعتقد البعض أنها قضية تخص النساء فقط، وهذا غير صحيح، لأن المشاركة السياسية للمرأة مسؤولية جميع أفراد المجتمع، وليست من مسؤوليتها فحسب.

2. واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل الحراك الشعبي: الخلفيات والدوافع

1.2. الخلفيات: قبل الحراك الشعبي: كان للمرأة الجزائرية دور فعال في العمل السياسي من الثورة التحريرية إلى الاستقلال، إذ أخذت مكانها في الحياة السياسية تدريجيا، على مختلف مراحل النظام السياسي الجزائري وبالتحديد في مرحلة التعددية، وكان حضورها في تزايد من خلال جملة من القوانين، والدساتير التي تنص على المساواة بين المواطنين، حيث تنص المادة 32، على أن: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية، ولا يمكن أن يُتذرّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولِد، أو العِرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ". (الجريدة الرسمية، 2016: 5)

لهذا الغرض، اتّخذت الدولة الجزائرية جملة من التّدابير تَكفل للمرأة دون تمييز حقَّ المساواة في المجال السياسي، انطلاقا من مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء دستوريا وقانونيا، ابتداء من دستور 1996، حتى التعديل الدستوري سنة 2008، وتأكيد ذلك في التعديل الدستوري لسنة 2016، والتعديل الأخير لسنة 2020، من خلال نصّه على آليات الديمقراطية التشاركية، التي تُمكِّن المرأة كمواطن من المشاركة في تسيير شؤونها العمومية على المستوى المحلي، حسب المادة 35 من الدستور: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، ويحدد قانون عضوي شروط تطبيق هذا الحكم"، (الجريدة الرسمية، 2016، 6) والذي يدخل في إطار جملة الإصلاحات السياسية، التي قامت بها الجزائر بصدور القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حسب المادة الثانية منه: "أنه وجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو حزبية عن

النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها..."، (الجريدة الرسمية، 2012: 46) والذي يعد قفزة نوعية في تاريخ المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة.

مما يفيد، في أن المرأة الجزائرية حقّقت جانبا مهما من حقوقها، والتي هي على الأغلب مكاسب تشريعية ضامنة لهذه الحقوق التي كبَّلها الواقع السياسي والاجتماعي التقليدي في المجتمع، حيث بقيت في أغلب مستوياتها شكلية بالرغم من حظوظ تواجدها في المجالس المنتخبة، و"تعكس لها مكانة حقيقية في المجتمع تحقيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين، وإلى التمثيل الحقيقي للواقع الديموغرافي الذي تميل فيه الكفة لعدد النساء"، (بن عشي، 2014: 108) الأمر الذي جعلها تخطو خطوة تضاف إلى المكتسبات، التي حققتها على غرار الإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة، الرامية إلى ضمان حماية حقوق، وحريات الإنسان بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة تماشيا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن.

يظهر ذلك في سعت الجزائر إلى تطوير استراتيجيات من أجل تمكين المرأة من الانخراط في السياسة، من خلال التكوين والدعم المالي، واعتماد سياسات تسمح لها بالولوج إلى المناصب العليا، كإقرار كوطا تمثيلية للنساء، كما أنها وجدت أن هذه الفعالية مرتبطة بالإدارة، كونها القناة التي تعرف فيها المرأة انعكاس حقيقة نجاح أو فشل هذه السياسات المتبعة، وتحت تأثير الضغوطات الدولية، والمنظمات النسائية أو الداعمة للمرأة.

في السياق نفسه، يتبين بأن التعامل مع الكوطا وسيلة من أجل تحقيق التمكين السياسي للمرأة، للانتقال من مستوى التمثيل إلى مستوى التمكين، ليس إلا تأكيدا وإقرارا بوجود جملة من الأولويات، والقضايا لدى النساء اللواتي ينجحن في الوصول للمناصب المحلية سواء منتخبة أو تنفيذية.

وتماشيا مع ذلك، تبنت الإدارة الجزائرية مجموعة من المفاهيم الحديثة تعبيرا عن استيعابها لتطورات العلم والعصر، انسجاما مع الضغوط والطلبات الداخلية والخارجية، كالحكامة، والمقاربة التشاركية، ومقاربة النوع الاجتماعي،...، وذلك لارتباطها بمؤشرات التنمية.

وبناء على ذلك، يعد تقلد المرأة الجزائرية لمناصب سامية في الدولة في السنوات الأخيرة، تعزيزا لتواجدها في المواقع السياسية ومراكز صنع القرار، وهو ما تضمنه الدستور وفقا لنظام الكوطا، والقانون العضوي رقم 12-03، والتي سجلت فيها دينامية جديدة، فعلى مستوى مناصب اتخاذ القرار، تقلَّدت عدت مسؤوليات، مثل وزيرة، وسفيرة، ومحافظة، ورئيسة ديوان، وترشحت في الانتخابات الرئاسية لسنوات (2004-2009) رئيسة حزب العمال، وفازت بالمرتبة الثانية، ومثلت نسبة 49،46% من الهيئة الانتخابية، و68،50% منهن شاركن في الانتخابات سنة 2004. (المكتب الوطني للإحصائيات، 2007)

وبتقلدها لمناصب عليا في الدولة، انضمت ثلاث (3) نساء سنة 2014 إلى مجلس الوزراء، و(4) نساء سفيرات، من بينهن (2) عاملات حاليا في الخارج، وامرأة واحدة برتبة والية، و(3) نساء برتبة وال خارج التصنيف الإداري، و(2) برتبة مفوض، وكاتبة عامة لوزارة، و(5) عاملات لديوان وزير، و(3) برتبة كاتبة عاملة لولاية، و(3) برتبة مفتش عام لولاية، و(11) برتبة رئيس دائرة، وعلى صعيد الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، تمثل النساء حاليا 36% من مجموع الموظفين. (تقرير حول الوضع الوطني-الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي-، 2010: 2-52)

أما بالنسبة للالتحاق للسلك الدبلوماسي، فتقدر نسبة حظوظ المرأة 25،63% بالمصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية، أو في المصالح المعتمدة بالخارج، وذلك من مجموع العاملين حسب إحصائيات فيفري 2009، وفي سلك القضاء فإن نسبة النساء القاضيات بلغت أكثر من 36،82%، وبقطاع العدالة ككل بلغت نسبتها 54،82% في جويلية 2008، وفي مجال الأمن الوطني والشرطة 50% من عناصر الشرطة القضائية. (ساسي، ديسمبر 2020: 537)

ناهيك عن ذلك، ورغم الحضور القوي للنساء في القطاعات الإدارية الحساسة، إلا أن نسبة تمثيلها السياسي النيابي لا تتعدى 7،75% عام 2012، بالبرلمان بغرفتيه، مما يدل على أن المرأة الجزائرية غير مُمَكَّنة سياسيا للعراقيل والتحديات التي تواجهها في عملها بالمجال العام، وبالمجال السياسي خصوصا، وبسبب القيم والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري، التي لا زالت تُحصِر دورها في الشؤون الأسرية بالدرجة الأولى.

تثمينا لهذا، وفي سعي الحكومة الجزائرية إلى تبني مقاربة الجندرة/ أو النوع الاجتماعي، أخذت في العمل على: (بن زنين، ديسمبر 2012: 7-8)

-**تطبيق الاستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج النساء 2010-2014**: التي كان من أهدافها السماح للرجال والنساء الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية، (مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة)، من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المرأة، وتهيئة المناخ الملائم من أجل التعاون بين المرأة والرجل، في اتخاذهم القرارات التي تهمهم جميعا.

-**برامج دعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة السياسية وفي الحياة العامة**: التي تهدف حسب التقرير المقدم إلى لجنة **CEDAW** إلى تأهيل المرأة في المجال السياسي وفي الشأن العام، والعمل على إيجاد استراتيجية ترمي إلى تكريس مكانة المرأة، ومشاركتها سياسيا على المستوى الوطني والمحلي.

-**البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر واستقلالية المرأة**: الذي انطلق في سبتمبر 2010، من أجل دعم "الجهود الحكومية بشأن المساواة" وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل، وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة، من خلال برامج التكوين والتعليم المخصصة للنساء، وذلك في إطار التعاون الدولي.

الواقع أن هذه الاستراتيجية والبرنامجين اللذين تم اعتمادهما بإشراف من الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، كانوا بمثابة استجابة لمقتضيات مرحلة أصبحت فيها قضايا المرأة من انشغالات العولمة، وبالرجوع إلى العوامل السابقة المؤدية إلى تقلد المرأة الجزائرية مراكز قيادية، فبالرغم من محاولات تحقيق مشروع تمكينها في مختلف مجالات الحياة، والتأكيد على مبادئ المساواة وعدم التمييز، إلا أن تمثيلها نيابيا بقي ضعيفا، مع تسجيل تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة، إثر استحداث القانون العضوي رقم 12-03، المتعلق بكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وفي هذا تأكيد مرة أخرى على أن مكاسب المرأة تشريعية فقط، والسبب هو الواقع الاجتماعي والسياسي والتقليدي في المجتمع الجزائري، وهي معيقات حالت دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة لها قبل الحراك الشعبي، نذكر أهمها: (معاشو، 2014: 341)

-ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق، واقتصارها على المساواة أمام القانون.

-ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة.

-سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على العادات والتقاليد والهيمنة البطريقية -الذكورية-.
-تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، يحول بينها وبين إمكانية مشاركتها في الحياة العامة.
-عدم وعي المرأة بأهمية دورها السياسي كنتيجة للتربية العائلية.

هكذا، فالحراك الشعبي الذي انطلق في الـ 22 فيفري 2019، قد شكلت فيه المرأة علامة فارقة في قوة وتماسك ثورة الجزائريين ضد منظومة الفساد والاستبداد، وأعطى لها عامل أمان ضخم في أن يستمر بسلميته وتحضره، لتسجل بذلك عودتها في رسم مستقبل البلاد، بعد غياب طويل –نوعا ما– لعدة أسباب، حيث بقيت طوال سنوات الاستقلال شبه منعزلة عن الفعل السياسي.(http://arabi21.com/story/1187666)

الأمر الذي أثار تساؤلات، منها: ما هي الدوافع التي كانت وراء هذه المشاركة القوية للمرأة؟ وهل لحالة الوعي التي يعيشها المجتمع الجزائري عموما، والمرأة بوجه الخصوص علاقة بهذا التحول الحاصل في مسألة العمل السياسي للمرأة الجزائرية؟ وهي تساؤلات حاولنا الإجابة عنها في العنصر الموالي.

2.2. الدوافع: في ظل الحراك الشعبي: الحراك كمفهوم نظري لم يتبلور بشكل كاف في أدبيات علم السياسة، لأن مفهوم الحراك السياسي كثيرا ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي، ويأخذ أشكالا متعددة، فيمكن أن يكون في صورة إبداء الأطروحات والأفكار، أو يتصاعد في شكل الثورة والعصيان المدني، وقد يستمر لفترات زمنية طويلة، وقد ينتهي في غضون فترة قصيرة، وتختلف دوافعه وأهدافه حسب طبيعة الحراك، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو جملة هذه الدوافع مجتمعة، فعادة ما يؤدي تفرد النظام الحاكم في اتخاذ القرار، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة إلى ظهور قوى وطنية، وشعبية تقوم بعملية حراك سياسي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتغيير (الحديد، 2010)، وهو جوهر الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر.

من هذا المنطلق، يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة الفهم، بحكم تداعياته السريعة التي مست مختلف المستويات، حيث شكل علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر، فكانت هناك جملة من الأسباب الحقيقية التي جعلت المواطن الجزائري يخرج يوم 22 فيفري 2019 للشارع، ومن أهمها: (مقدم، وبن حوى، أكتوبر 2019: 97-100)

–الأسباب السياسية: المتمثلة أساسا في العهدة الخامسة للرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة**، ومنظومة الفساد السياسي التي استحوذتها الساحة السياسية.

–الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: حاول النظام على مدار 20 سنة من الحكم فرض فلسفة من التهدئة وشراء السلم الاجتماعي، من خلال نشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي، فنتج عنه أزمات اقتصادية، كان لها أثر على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري كالبطالة وغلاء المعيشة.

–الأسباب النفسية/الإحباط: عدم تقديم النظام السياسي للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم، ونشر الفساد والتسيب في جميع القطاعات، وغيرها وهي محطات صعبة غرست في نفسيته الإحباط واليأس من السلطة الحاكمة، والشعور إزائها بفقدان مواطنته.

كل هذه الأسباب، تؤكد بأن الحراك الشعبي ليس إلا رد فعل من مجتمع تعرض للضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فأحدثت شرخا في هوية أفراد المجتمع الجزائري، وزرعت فيهم ثقافة التبعية والخضوع واللامبالاة، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي، فقد كان عامل مشجع للحراك، والمتمثل في الأوضاع الإقليمية للعديد من الدول العربية، التي شهدت انتفاضات شعبية وثورات، أسقطت من خلالها أنظمة كما حدث في تونس، ومصر، وليبيا، فكل هذه الظروف الداخلية والخارجية أسهمت بشكل كبير ومباشر في انتفاضة الشعب الجزائري، وخروجه للشارع يوم 22 فيفري 2019، رافضا العهدة الخامسة المقترحة، مع المطالبة بإسقاط النظام السياسي، وهي مطالب سياسية بالدرجة الأولى، لتليها مطالب اقتصادية واجتماعية، أساسها القضاء على منظومة الفساد، باحثا عن التغيير والحرية، تحقيقا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أي بناء دولة الحق والقانون.

مع بداية الحراك، مثلت فيه المرأة أحد أطيافه، كنواة اجتماعية زادت في تدفقه وديمومته، حيث شكل الحراك علامة فارقة في السلمية ومظاهر جديدة، تمثلت في مشاركة أجهزة الأمن، وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل حمى الحراك السياسي الجزائري من جميع مظاهر الانزلاقات. (بوحنية، 2019: 7)

كما جعلته هذه السلمية يستمر ويرفع مطالبه، وأصبح مثالا لوعي الشعب الجزائري بواقعه ومستقبله للخروج من هذه الأزمة السياسية، رغم محاولات بعض الجهات إفساد سلميته، سواء من خلال افتعال العنف بين المواطنين والشرطة، أو من خلال تشويه أهداف الحراك، والتقليل من دوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي طريقة فعالة لنشر ثقافة السلم بين المحتجين.

فمنذ الجمعة التي صادفت عيد المرأة في الثامن (8) من مارس، اجتاحت التظاهرات في تلك المناسبة بقوة غير متوقعة، وهي تحمل الورود وتوزعها على المواطنين وعلى أفراد قوى الأمن، إلى جانب الشعارات السياسية المنادية بحرية الجزائريين وحقهم في الديمقراطية، فكان ذلك تحولا جذريا في مسارها السياسي، واستطاعت هذه المشاركة القياسية أن تغير من وجه الحراك بشكل واضح، ليصبح حراكا شعبيا وسلميا إلى أبعد الحدود، لعبت فيه المرأة بمختلف شرائح المجتمع النسائي دورا بارزا. (http://arabi21.com/story/1187666)

فحسب توقعنا، إن الدوافع القوية التي دفعت بالمرأة المشاركة في هذا الحراك الشعبي، تكمن في:

-التعامل الحضاري لقوى الأمن.

-الجانب الأخلاقي لكل أطياف الحراك لتزيد من درجة الأمان والتلاحم.

-كسر حاجز الخوف والصمت بالنسبة للمرأة، شكلت فيه الطالبات الجامعيات حضورا كبيرا، وعبرن من خلاله عن رفضهن لتجزئة الحقوق، ورفعن شعار "كلنا ضد بقاء الأوضاع كما هي".

-مشاركة بعض رموز الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، المجاهدة **جميلة بوحيرد**، و**ظريفة بن مهيدي**.

انطلاقا من هذه الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج إلى الشارع والمشاركة في الحراك، يتضح بأنه كشف عن كفاءات، وطاقات نسوية يمكن الاستثمار فيها مستقبلا، وعن نساء شابات ومثقفات ومتصلات بما يحدث في العالم، ويعكسن ما يحدث في الجزائر، بالرغم من نقص التشريعات –التي بدون شك– أسهمت بشكل كبير في تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فالمرأة في الجزائر بحاجة إلى مزيد من الهيكلة والتأطير في الحياة السياسية

والجمعوية، وهو ما وضحه هذا الحراك، مما يعني أن هذه المشاركة النوعية لها، وبمختلف مستوياتها التعليمية والاجتماعية، عكست مدى وعيها بمتطلبات الوضع الراهن من خلال مساندتها للرجل، مشكّلة بذلك لبنة قوية لسلمية الحراك، ومؤكدة على دورها الجوهري داخل المجتمع وتعزيزها للحراك.

وبناء عليه، يبقى السؤال المطروح حول الآليات الكفيلة والضامنة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكنيها بصورة واقعية، وليس فقط مجرد تشريعات كما كان في السابق، حيث مثلت تحديات دون تحقيق مشاركة فعلية في ظل هذا الحراك الشعبي، ثم رهاناتها المستقبلية؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه في العنصر الموالي.

3. المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل الحراك الشعبي: التحديات والرهانات المستقبلية

1.3. التحديات: في ظل الحراك الشعبي: إن عدم اكتمال البناء الديمقراطي في الجزائر، راجع إلى وجود العديد من المعيقات والتحديات التي حالت دون تحقيق هذا المبتغى، وهو ما تمت الإشارة إليه في ثنايا هذه الورقة البحثية، حيث شكلت المشاركة السياسية للمرأة مدخلا أساسيا لهذا البناء، لأن وجود المرأة في العمل السياسي بصورة واعية، وقناعة ذاتية لا يتم إلا في بيئة ديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد والاختلاف، إذ "تعتبر المشاركة السياسية الركيزة الأساسية لتجسيد الديمقراطية، لأنها عامل من العوامل التي تسهم في تقدم ورقي أي مجتمع من المجتمعات، وذلك من خلال التعبير بحرية عن الآراء، والتأثير في القرارات الحكومية والسياسية العامة للبلاد". (لموشي، مارس 2017: 135)

وإن تنامي الشعور بالمسؤولية والولاء تزيد من فاعلية المشاركة السياسية، على المستوى الوطني، أما على المستوى الدولي، فإن طرح مشاركة المرأة سياسيا، هو جزء من الخطاب الدولي العالمي حول المرأة، وفي مواثيق الأمم المتحدة من أجل إدماجها في التنمية الاجتماعية والسياسية (لموشي).

لكن، وبالنظر إلى الأوضاع التي مرت بها الجزائر مؤخرا، إذ جاءت أساسا للمطالبة بالممارسة الديمقراطية الفعلية، وكان حضور المرأة فيها كبيرا، كتعبير قوي لمختلف المطالب المجتمعية، حيث عجز النظام عن تحقيق هذه المطالب، لذا ستلزم عليه إعادة النظر في بنيته وهيكله لتأديته وظيفته، وذلك لعدم وجود توافق بين الثقافة السياسية والبنى السياسية، لأن هذه الأخيرة لا تنمو ولا تتطور إلا في بناء ثقافي معين، والمتمثل في ثقافة المشاركة أو المساهمة، ولتحقيق ذلك، لا بد من تحقيق التلاؤم بينهما كشرط أساسي للبناء الديمقراطي.

غير أن الهيئات المعنية وفي سعيها للخروج من هذه الأزمة، اكتفت فقط بمعالجات فوقية لبنيتها السياسية كإجراء سياسي لاحتواء الأزمة، وتفاديا لمخاطر تصاعدها دون تشخيص دقيق لها، فأدت إلى إنتاج ثقافة سياسية تابعة تتناقض مع ثقافة المشاركة، ولا تشجع على الديمقراطية، وتحرض على التسلط السياسي، ما زاد في تعقيد الأزمة على مستوى النخب الحاكمة، فأثرت على الأفراد والقوى السياسية في المجتمع، ومنها المرأة.

من هنا، فالنظر إلى الحراك بوصفه حراكا شعبيا يدخل في خانة الأفعال الاحتجاجية، للمطالبة بردِّ الاعتبار للمواطن الجزائري، ورفع التهميش الاجتماعي والسياسي عن مختلف أطيافه في المدن والأرياف، وهو بذلك امتداد للتجارب العربية المجاورة، لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي.

وعليه، فقد عرفت التحديات الأساسية للمشاركة السياسية للمرأة، تذبذبا وتراجعا بالرغم من الترسانة القانونية والإصلاحات الدستورية، والسبب هو عدم وجود آليات تضمن هذه الممارسة، وتناقض النص القانوني

مع الواقع، ومن أجل الوصول إلى ممارسة ديمقراطية وتحقيق مشاركة فعالة، يتطلب الأمر وجود آليات العمل الديمقراطي، ومنها **الأحزاب السياسية**، إذ يعتبر الحزب حسب **موريس دي فرجيه/Maurice Duverger** الأداة الرئيسية للنشاط السياسي الشعبي في الدولة الحديثة، والمرتبط بالحرية السياسية التي من مظاهرها تعدد الأحزاب. (Duverger, 1964)

وتفسيرا لذلك، تحتل مشاركة المرأة في الإنشاء والانضمام إلى الأحزاب السياسية أهمية خاصة، على غرار صور المشاركة الأخرى، كالترشح، والتصويت،...، لأنه في ظل النظام العالمي الجديد تزايدت الدعوات للإصلاح والديمقراطية، حيث يكون تأسيس الأحزاب والانخراط فيها ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتمكين المرأة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار، (محرز، 2013-2014: 26) وهو ما تؤكده المواثيق الدولية.

كما تعتبر الأحزاب السياسية، القنوات المنظمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية سواء من خلال الترشح للمجالس المنتخبة، أو التصويت، أو المشاركة في الاستشارات الانتخابية، أو تقليد مناصب القرار، أو المشاركة في السلطة العامة، وهو ما تضمنته النصوص القانونية الخاصة بقانون الأحزاب السياسية، حيث يعتمد فيه المشرع الجزائري على مبدأ المساواة، كمبدأ أساسي للممارسة والتمتع بكل الحقوق والحريات الأساسية (المادة 32 من دستور 1996 المعدل لسنة 2016)، وإلى الاعتراف بحق تكوين الأحزاب الذي يعتبره حقا معترفا به، ومضمونا باستعماله مصطلحا عاما، أي حقا للجميع رجالا ونساء (المادة 52)، وكذا (المادتين 35 و36) اللتان تنصان على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، والتناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل.

على الرغم من كل هذه الضمانات الدستورية والقانونية للانخراط الحزبي للمرأة، إلا أنها تتميز بمحدودية في العمل السياسي، لأسباب تتعلق أساسا بالأحزاب السياسية، لأننا في مجتمع يتردد فيه الرجال من الانتساب إلى أحزاب والانخراط في نشاط حزبي، فكيف يكون الحال بالنسبة للمرأة التي يصعب عليها الأمر بصورة أكبر؟

كما يرجع كل هذا، إلى العديد من الأسباب، نذكر منها: (مسراتي، أكتوبر 2018: 181-182)

-طبيعة العمل الحزبي والنشاطات المختلفة، التي تتطلب نضالا، قد يتصادم مع مسؤوليات المرأة.

-عدم وجود رغبة حقيقية للكثير من أعضاء الأحزاب، والقيادات الحزبية في ترشيح المرأة، ودعم فوزها في الانتخابات.

-عدم وجود مبادرة شخصية، وإرادة حقيقية قوية للمرأة في العمل الحزبي.

-لا تحظى المرأة بمناصب في الهياكل الحزبية والمناصب القيادية للأحزاب، وتبقى تشكل القواعد الجماهيرية للحزب.

-انعدام الدعاية الانتخابية لصالح المرشحات من قبل الأحزاب السياسية.

-عدم وجود استراتيجية لرفع قدرات المرأة الناشطة في الحزب.

كل هذه الأسباب حالت دون وجود مشاركة سياسية فعالة للمرأة وتولد لديها عزوفا سياسيا اتجاه العمل السياسي، وهي نظرة سادت لأكثر من قرن حول دور الأحزاب السياسية، غير أن الحراك يحاول تغييرها، من خلال وجود المرأة، وعودة الشباب بقوة إلى الاهتمام بالعمل السياسي، وهو ما يدل على وجود تغيير نوعي.

كما مثلت مشاركتها بقوة في المظاهرات السلمية بقناعة ذاتية بدافع التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأوضاع في البلاد، الشيء الذي انعكس على توجهاتها السياسية، وهو الدخول إلى المعترك السياسي والتأثير فيه، مما يعني أنه قد تولد لديها ثقافة المشاركة، والمساهمة في النظام السياسي بهدف التغيير.

كضامن أيضا لهذه العملية نجد آلية **الانتخاب**، إذ تعتبر الآلية التي يتمكن من خلالها كل مواطن يتمتع بصفة ناخب، من المشاركة في تدبير الشأن العام للبلاد بكيفية مباشرة بالترشح للانتخابات أو غير مباشرة بالمشاركة في التصويت، حيث مثلت الانتخابات الرئاسية الأخيرة 12 ديسمبر 2019 ترجمة لهذه الممارسة الديمقراطية، وذلك من حيث مشاركة المرأة فيها كمترشحة، أو كناخبة، أو كعضوة في إدارة العملية الانتخابية.

ضف إلى ذلك، وكآلية أساسية للديمقراطية وجود **التداول على السلطة**، التي تلعب فيه الأحزاب السياسية دورا محوريا في التنافس بينها، لتجسيد معادلة اللعبة السياسية السائدة في الدول الديمقراطية: سلطة/معارضة، فالمعارضة السياسية تمثل البديل الذي يخلق التوازن في المجتمع ويتيح المنافسة النزيهة، لما تلعبه من دور كقوة ضاغطة تقدم نفسها كبديل أفضل للسلطة الحاكمة، وفي ذات الوقت تمارس دورها الرقابي، والكشف عن إخفاقات السلطة وانحرافاتها ومساءلتها، وإن وجودها يمثل البديل/ أو البدائل الممكنة، مما ينتج عنها المنافسة السياسية النزيهة، وهو الأمر الذي يمكن المواطن من اختيار البديل الأفضل عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة، وبالتالي تجسيد مبدأ السيادة الشعبية. (خالد، 2018: 71-72)

الحديث عن أحزاب المعارضة في الجزائر، يؤدي بنا إلى القول أنه يغلب عليها الضعف، وذلك نتيجة الانقسام فيما بينها، وافتقادها لمشروع متكامل واستراتيجية واضحة للعمل، حيث تكتفي في أغلب الأحيان بردود فعل إزاء المشاريع التي تبادر بها للسلطة الحاكمة، وعدم قدرتها على إسقاط قرارات وسياسات السلطة كقانون المالية لعام 2016، واستمرار الرئيس **بوتفليقة** في الحكم لعهدة رابعة، فهي تكتفي فقط بالحضور في المواعيد الانتخابية، (زياني، وبن سعيد، ديسمبر 2014: 87) والسبب هو ضعف الأحزاب السياسية، واحتكار السلطة من النخب الحاكمة ، وعدم رغبتها في ظهور نخب حزبية تنافسية.

بناء على هذه التحديات على مستوى الآليات الضامنة للمشاركة السياسية للمرأة في ظل الحراك الشعبي، والتي يكون أساسها وجود الممارسة الديمقراطية، أين تتجسد فيها مبادئ التداول على السلطة، بواسطة الأحزاب السياسية، عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة، يجعلنا أمام معرفة آفاق هذه العملية، خاصة في ظل حراك شعبي يحمل العديد من السيناريوهات المستقبلية بالنسبة للنظام السياسي، وفواعله الأساسية الرسمية منها وغير الرسمية، التي تلعب فيها المرأة دورا فاعلا من خلال تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية في مختلف مناحي الحياة، وهو ما تناولناه في العنصر الموالي.

2.3. الرهانات المستقبلية: بعد الحراك الشعبي: إن الحديث عن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، لا يمكن فصله عن الدوافع والتحديات والآليات المذكورة سلفا، وربطه بالنتائج المحققة لحد الآن، ولعل هناك إشكاليات يجب التعامل معها بمرونة وإيجابية، لكي تستطيع المرأة تحقيق قدر كاف من الإنجاز في الحياة السياسية، خاصة في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر مؤخرا، وتأثيراته المختلفة في هذه العملية.

إذ كان للحراك الشعبي تأثير كبير على توجهات المرأة خاصة في الجانب السياسي، من خلال مشاركتها في مسيراتها، ومطالبتها بالتغيير والاصلاح، في ظل نظام عانت في ظله من التهميش، بالرغم من الإصلاحات السياسية والدستورية التي جاءت بها، إلا أنها تبقى هامشية مقارنة بالرجل، كما أفرز هذا الحراك متغيرات جديدة أثرت في توجهاتها السياسية كالوعي السياسي والثقافة السياسية.

بناء على هذه الدراسة حول واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل الحراك الشعبي، كان لزاما علينا الاستشراف بمستقبل هذه العملية، وذلك من خلال وضع السيناريوهات الآتية:

– **سيناريو الاستمرار(المحافظ)**: يشير إلى استمرار الوضع القائم، وهو الوضع الذي عرفته المرأة قبل الحراك الشعبي، بناء على الترسانة القانونية التي وسعت مشاركتها السياسية من خلال قانون الانتخاب، ومقاربة الديمقراطية التشاركية، وتمثيلها في المجالس المنتخبة ونظام الكوطا، إلا أنه ومع الاستمرار في الوضع، واستمرار انسداد النظام وعدم توضيح ملامحه، فمن المحتمل أن تأخذ الحركات النسائية دورا جديدا في إطار إعادة هيكلة جديدة، وهو ما يقودنا إلى السيناريو الثاني.

– **سيناريو التغيير (القطيعة)**: يعتمد هذا السيناريو على حدوث تغيير في واقع المشاركة السياسية للمرأة، وتحرك جزء جديد من الحركة النسائية نحو السلطة، هذا المتغير يؤدي إلى حدوث تغيير في وضعية السلطة، سواء لتحقيق المزيد من الإصلاحات، أو لتعديل الدستور، وذلك وفقا لرؤية توافقية مع الأحزاب السياسية.

الخاتمة:

خلاصة لما سبق، توصلنا إلى استنتاج مجموعة من **النتائج** حول الموضوع، أهمها:

- ✓ إن المشاركة السياسية للمرأة تقتضي القدرة على التأثير في القرار، وهي قدرة مرتبطة بمدى استقلالية سلوكها السياسي عن الرجل، حتى تكون السياسات العمومية متناغمة مع الاحتياجات الحقيقية للمرأة، وفي المقابل كلما افتقدت هذه الاستقلالية وخضعت للهيمنة الذكورية، كلما كانت مشاركتها شكلية دون تأثير يذكر على القرار العام.
- ✓ إن الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 22 فيفري 2019، أثَّر بشكل كبير في المشاركة السياسية للمرأة، من خلال إفرازه لمتغيرات جديدة أهمها الوعي السياسي.
- ✓ إن الطبيعة التسلطية للنظام السياسي في الجزائر، أثرت في عملية البناء الديمقراطي، بإفرازه للفعل الاحتجاجي كمؤشر على أزمة شرعيتها السياسية، في ظل تنامي دعوات للتغيير والإصلاح.
- ✓ إن انتشار صفة اللامبالاة والعزوف السياسي ميزت السلوك السياسي للمواطن الجزائري عموما، والمرأة على وجه الخصوص، كان بسبب غياب الوعي السياسي أمام تزايد مظاهر الاغتراب والاحتجاج.

بناء على هذه النتائج، قمنا بوضع بعض **المقترحات** للمرأة الجزائرية كسبيل لتحقيق مشاركة سياسية فعالة لها، وهي كالآتي:

- الاستفادة من التجارب العربية السابقة، التي عرفت احتجاجات كمثال ناجح في المسار الديمقراطي تونس، من حيث التوجه للعمل السياسي والمشاركة فيه بوعي وتأثير .

- تثمين ما جاء به الحراك الشعبي، واعتباره مرحلة مفصلية في توجُّهها السياسي، يسمح لها بالتعبير عن آراءها في مختلف المجالات خاصة السياسية منها.
- تفعيل استراتيجيات التمكين السياسي للمرأة من قبل الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

الكتب:

.برو، فليب. (1998). **علم الاجتماع السياسي**. ط1. ترجمة: عرب صليلا، محمد عرب. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

.خالد، حامد. (2018). **المجتمع المدني والسلطة والشرعية**. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

.المشاط، عبد المنعم. (1988). **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**. العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

.Duverger, Maurice. (1964). **Les Parties Politiques.** Paris: Armand Colin.

.Weinern, M. (1971). **Political Participation.** New Gersey: Princeton University Press.

المجلات العلمية:

.بن زنين، بلقاسم. (ديسمبر2012). المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، **مجلة إنسانيات. 57-58**، 1-18. متوفر على الرابط: https://journals.openedition.org/insaniyat/13678

.بن عشي، حفصية، وبن عشي، حسين. (2014). ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي، **مجلة المفكر**. 11، 99-115.

.البيج، حسين علوان حسين. (سبتمبر 1997). المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية. **المستقبل العربي. 20 (223)**، 64-77.

. ساسي، سفيان. (ديسمبر 2020). التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، **مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 4 (2)**، 523-545.

.زياني، صالح، وبن سعيد، مراد. (ديسمبر 2014). النخب والسلطة والإيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي **المستقبل العربي. 37 (430)**، 75-89.

.الحديد، موسى. (خريف 2010). الحراك السياسي في المنطقة العربية: الدوافع والمحددات. **مجلة دراسات شرق أوسطية. 53**. 121-124.

.لموشي، زينب. (مارس 2017). المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل. **مجلة تاريخ العلوم. 7**، 133-146.

.المساوي، محمد. (2017). المشاركة السياسية للنساء في المغرب بين الهيمنة الذكورية ورهان الاستقلالية: الانتخابات الجماعية لـ2015 نموذجا. **مجلة العلوم القانونية. 7**، 13-35.

.مسراتي، سليمة. (أكتوبر 2018). دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي. **مجلة صوت القانون. 5 (2)**، 164-190.

.معاشو، لخضر. مدى تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي في الجزائر؟. **مجلة العلوم القانونية. 7**، 332-345.

.مقدم، أحلام صارة، وبن حوى، مصطفى. (أكتوبر 2019). 22 فبراير .. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات). **الدراسات الإفريقية وحوض النيل. 2، (6)**، 95-108.

.يحياوي، هادية. (ماي 2013). **المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر. مجلة المفكر. 9**، 474-486.

الرسائل العلمية:

.محرز، مبروكة . (2012-2013). **المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة :الجزائر.

التقارير والوثائق الرسمية والحكومية:

.بوحنية، قوي. (7 أغسطس 2019). تقارير: **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**. قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق فرص للأجيال القادمة**. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. المكتب الوطني للإحصائيات، (جوان 2007). التقرير المبدئي. **متابعة وضع الأطفال والنساء، تحقيق وطني ذو مؤشرات متعددة (MICS) الجزائر 2006**.

. برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي –تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورو–متوسطية (2008-2011)، (جوان 2010). **تقرير حول تحليل الوضع الوطني: حقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي**. لجزائر.

. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020). **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2020م**. العدد (82). الجزائر: المطبعة الرسمية.

.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2016). **قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1937 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري**. العدد (14).

.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2012). **قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة**. العدد (1).

المواقع الإلكترونية:

.زهار، حسان. (2019/06/14). **الجزائر.. مشاركة المرأة تلهب الحراك من أجل الديمقراطية**. عن الموقع: https://arabi21.com/story/1187666